

الارض في الصراع مع الصهيونية الارض هي الموضوع والميدان والاطار

عبد الفتاح القليلي*

شكّلت الحرب العالمية الثانية، رغم مآسيها، وقف الاستعمار المباشر، وإشارةً لبداية نهاية القائم منه، فصارت الشعوب المستعمرة تستقل شعبا إثر آخر. وكانت فلسطين هي الاستثناء الوحيد، حيث استلمها الاستعمارُ البريطاني من الاستعمار التركي وسلمها للاستعمار الصهيوني متعدد الجنسيات. ونظرا لتوقف الاستعمار المباشر لم تعد الارض من أهداف الحروب الا إذا كانت الحرب حربَ حدود (توسع هنا او هناك)، أي صارت الارض هي مجال الحرب والصراع وليست هدفاً؛ وكانت فلسطين ايضا هي الاستثناء. فالارض هنا هي أساس الصراع، وهي هدفه ومجاله منذ انطلقت الحركة الصهيونية، بل منذ إرهاباتها الاولى (في ذروة الاستعمار العالمي في بداية القرن التاسع عشر) وحتى يوم امس. فالقضية الفلسطينية هي قضية الارض، فالعدوان لاغتصاب الارض، والدفاع للاحتفاظ بها؛ وعندما وقع الاحتلال كانت المقاومة لاستردادها.

الارض في اللغة العربية وفي ثقافة الفلسطينيين:

الأرض في اللغة العربية هي الكوكب الذي نعيش عليه، وهي عكس السماء. ولم تُستعمل في الأدب العربي القديم ولا في القرآن الكريم إلا بهذا المعنى. "والأرض بعد ذلك دحاها" النازعات ٣٠، "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة..." البقرة ٣٠، أو بمعنى اسم جنس "قال أنه يقول بقرة

كاتب وباحث فلسطيني

لا ذلول تثير الأرض... "البقرة ٧١"، "كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها..." الروم ٩، "...ولا تعثوا في الأرض مفسدين" البقرة ٦٠، "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها. ..." البقرة ٢٠٥، "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مُراعِمًا كثيرًا وسعة. .." النساء ١٠٠.

ومن الجدير بالإشارة إليه هنا أن الآلهة في الديانات الوثنية ترتبط بأرض محددة لا تبارحها حيث لا تُعبد إلا هناك. أما رب العالمين في الاسلام فهو رب الكون ومنه الأرض بعامتها، وهو في كل مكان ويُعبد في كل مكان .

والأرض بمعنى الوطن، في الأدب العربي، يحل محلها مفهومان وهما "الديار" أو "الحياض". والديار هي جمع دار وهي محل السكن، أما الحياض فهي جمع حوض وهو مجتمع الماء سواء كان سطحياً أو عميقاً. وهذا أمر طبيعي، فرغم أن الإسلام منذ فجر الدعوة انتصر للقوى الحضرية التي كانت تقاوم النمط الرعوي في المعيشة والإنتاج، وسعى (توجيها وتشريعاً) لتحضير القوى البدوية (الأعرابية) التي لم يرها مؤهلة (إن بقيت على حالتها تلك) لتمثل قيم الرسالة الإسلامية، إلا أن الأعرابي بقي لا يهتمه من الأرض (باعتباره غير مزارع) إلا الدار التي يسكنها، وحوض الماء الذي يردده فيشرب منه ويسقي أغنامه. وقد وردت الحياض بمعنى الوطن وافتخر الشعراء القدامى بـ"الذود عن الحياض". وتأثير هذه السيكولوجيا الرعوية ما زال ماثلاً حتى اليوم في شعرائنا بإشهارهم سيوفهم للذود عن الحياض!!

ومصطلح وطن لم يرد في القرآن إلا مرة واحدة وبصيغة الجمع لتعني مواقع أو مجالات في قوله تعالى "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة. ..." التوبة ٢٥. ولم نعثر بمصطلح وطن بالمعنى الدارج حالياً عند أحد قبل الجاحظ (٧٧٥-٨٦٨م) في كتابه البيان والتبيين حيث أشار إلى أهمية الأوطان، وفضيلة محبتها والتمسك بها مهما كان وضعها، وقدسية الدفاع عنها.

وفي اللهجة الفلسطينية يأتي مصطلح الأرض أو "الوطاة" ليعني المعنى العام والخاص، أي الأرض كاسم جنس وكملكية، سواء أكانت خاصة أو مشاعاً للأسرة أو القبيلة أو القرية.

وكان العديد من الفلسطينيين، كأخوتهم في سوريا الكبرى، يتهربون من تسجيل الأرض باسمهم في الطابو العثماني ليتفادوا دفع الضرائب الباهظة التي لا قبل لهم بها. ولذلك بقيت مساحات شاسعة في فلسطين مشاعاً أو مسجلة باسم "مقطعية" أو "ملتزمين" يقيمون في المدن الفلسطينية أو في بيروت أو دمشق، واكتفى أصحابها بحق الاستعمال.

ورغم ضعف السيكولوجيا الفردية بتملك الأرض آنذاك، فإن الذاكرة الشعبية الفلسطينية تحمل قداسة خاصة للأرض، فهم يعتقدون أن أرض فلسطين مقدسة لسببين: الأول لأن الله باركها دون

غيرها فجعلها مهبط الرسل جميعاً ومسرى آخرهم (محمد صلى الله عليه وسلم) ومعراجه، فهي بوابة الأرض إلى السماء. والثاني لأنها مجبولة التربة بدم الشهداء المدافعين عنها (تاريخياً) ضد الغزاة منذ العبرانيين قبل الميلاد وحتى الإسرائيليين قبل أيام، ويعتقد الريفيون منهم أن ذلك هو سبب احمرار تربتها المسماة "سَمَكَة"، ومنذ بداية الهجرة الاستيطانية اليهودية في فلسطين تطور لدى الفلسطينيين مفهوم الأرض فصارت ثلاثية الأبعاد: جغرافي واقتصادي واجتماعي.

الأرض في ثقافة اليهود

أما الديانة اليهودية، فتؤمن بالثالث الحلوي، إذ تقوم وحدة مقدسة بين الأرض والشعب لحلول الإله فيهما وتوحدته معهما، فلربهم أرض محددة هي "أرض إسرائيل" (وبالعبرية ايرتس يسرائيل). "ومن يعيش داخل أرض إسرائيل يمكن اعتباره مؤمناً، أما المقيم خارجها فهو إنسان لا إله له"، هكذا يقول التلمود، وهكذا يقول بن غوريون الاشتراكي العلماني. ولهذا يقول الشاعر الصهيوني (يهودا عامي)

"اليهود ليسوا شعباً تاريخياً، انهم شعب جغرافي".

وقد جاء في التلمود "الواحد القدوس، تبارك اسمه، قاس جميع البلدان بمقياسه، ولم يستطع العثور على أية بلاد جديرة بأن تُمنح لجماعة إسرائيل سوى أرض إسرائيل، وهي كذلك الأرض البهية". ونشأ في الديانة اليهودية ما يسمى "لاهوت الأرض المقدسة"، وكانت مشكلة الحدود من أهم ما ناقشه لاهوت الأرض المقدسة. فسفر التكوين حددها من النيل إلى الفرات، ولكن سفر العدد حددها بـ"أرض كنعان بتخومها"، أي حوالي "فلسطين الانتداب" بتوسع هنا وتراجع هناك. وقد أوّل الحاخامات هذا التناقض بتحديد الحدود بأن "أرض إسرائيل تنكمش إذا هجرها ساكنوها من اليهود، وتتسع وتمتد إذا جاءها اليهود من بقاع الأرض.

أما الصهيونية، بشقيها الديني والعلماني، فتعتبر أرض فلسطين هي أرض الميعاد وأرض المَعاد، أي الأرض التي ستشهد نهاية التاريخ. ولكن الصيغة العلمانية من الصهيونية تؤمن بحلولية الشعب بالأرض دون اله، حيث تصبح الأرض هي الاله، وقد صرّح دايان "أن أرض إسرائيل هي ربه الوحيد". كان الكاتب اليهودي ناتا بيرنوم، الذي كان يكتب في المجلة اليهودية الألمانية "التحرر الذاتي"، أول من طرح مصطلح "الصهيونية" سنة ١٨٩١ ليصف بها الاتجاه السياسي الجديد في صفوف اليهود، وهي محاولة لتحويل المسألة اليهودية إلى برنامج سياسي. وعزّف الصهيونية كفكرة قومية، بأنها تعني طريقاً جديداً في اليهودية .

أما في الثقافة الإسرائيلية، فإن "أرض إسرائيل" هي مركز الدنيا، تماماً كما أن اليهود مركز الأعيان، كما أن تاريخهم مركز التاريخ وأساسه، أي أنهم مركز المكان والإنسان والزمان. ويقول دافيد بن غوريون: "إن أرض إسرائيل سوف تفك رهن اليهود، واليهود سوف يفكّون رهن الأرض، ومن ثم سيذهب اليهود ليفكوا رهن الأمم".

والنظرية العنصرية عموماً تعتبر أن الشعب لا يمكن أن ينهض إلا في أرضه التي يرتبط بها، لا برباط معنوي فقط بل برباط عضوي أيضاً. وقد قال ايخمان في محاكمته أن "النازية كانت تهدف إلى وضع قليل من الأرض الثابتة تحت أقدام اليهود الجائنين"

أما مناحيم بيغن فيقول: "انتيس، البطل الذي لا يُقهر، ويستمد قوته من اتصاله بأمة الأرض، أسطورة يونانية، ولكن القوة التي يمتلكها الشباب اليهودي من اتصالهم بأرض إسرائيل هي حقيقة واقعة" ويلاحظ حسين جمعة في نشرة "حق العودة" أن آباء الصهيونية يرون أن الانتماء العربي إلى الأرض لا معنى له في المفهوم الصهيوني، إذ يقول إسرائيل الداود: "إسرائيل أرض اليهود، وليست أرضاً لليهود؛ لقد كانت يوماً أرضاً للعرب، ولكنها لم تكن أبداً أرضاً عربية".

النشاط الصهيوني للاستيلاء على الأرض قبل الحرب

الحركة الصهيونية، إضافة إلى أنها حركة استعمارية احلالية عنصرية، هي أيضاً حركة شاذة. ووصفها بالشاذة ليس إلا توصيفاً دقيقاً لواقعها. فالحركة الطبيعية (مهما كانت أيديولوجيتها وسياستها) هي حركة تنمو بين شعب يعيش على أرضه. أما الحركة الصهيونية فأنشئت لتحصل على أرض بوسائل مختلفة، لتهجّر إليها شعباً من بلاد مختلفة بطرق مختلفة. أي أن المسار الطبيعي هو أرض فشحعب فحركة، أما المسار الصهيوني الشاذ فكان حركة فأرضاً فشحعبا. والانقسام الطبقي كان شاذاً أيضاً فالطبقة العاملة اليهودية الإسرائيلية (الصهيونية) كانت وليدة الفكرة، ففكرة الخلق سبقت الوجود بعكس نشوء الطبقات في أي بلد آخر حيث تظهر الطبقة العاملة قبل الفكرة أو الإيدولوجيا.

تعلقت الطبقة العاملة في إسرائيل بفكرة الصهيونية والاستيطان، ولذلك كان حزب العمل الإسرائيلي هو قائد العدوان والاستيطان والتوسع، وكان الكيبوتس لا يقل عن الموشاف أو الموشافا تشدداً ضد العرب وتمسكاً بالصهيونية والعنصرية. فقد قامت الطبقة البرجوازية اليهودية بسلب الأرض، وقامت الطبقة العاملة اليهودية بسلب العمل، وتشعر الطبقتان معاً أن مصلحتهما مع الاحتلال.

وقد شدد دافيد بن غوريون على حصر العمل في المستوطنات اليهودية بالأيدي اليهودية، ويقول "أن عملية امتلاك الأرض بالأموال لا تعتبر إنقاذاً بالمعنى القومي طالما الأرض لا تُستغل بأيدي

اليهود، كما وأن انبعاث الشعب لا يمكن تصوره بدون عمل في الأرض...؛ وقد ابتدع بن غوريون هذا ما أسماه "دين العمل" لتحويل اليهود الى امة كغيرها من الامم، وكما يقول "ارسكين شليدر" في كتابه "تهويد فلسطين" فإن "الاستيلاء على الأرض وطرد السكان ليس ناجماً عن طبع شرير عند اليهود، بل هو من مقتضيات إقامة الكيان الصهيوني الذي ما كان ليقوم إلا بأرض أكثر وعرب أقل!!" وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي كُتبت حول الصهيونية، من انصارها و اعدائها نخلص الى المثلث الصهيوني: قاعدته الارض، وضلعه الانسان السالب والانسان الموجب. الاول (العربي) خارجا من فلسطين، والثاني (اليهودي) داخلا اليها. هذا المثلث واضح على مستوى المستوطنة الواحدة، وعلى مستوى فلسطين ككل ايضا.(انظر الشكل)

فالحركة الصهيونية باعتبارها احلالية تختلف عن الحركات الاستيطانية العنصرية الاخرى بأنها تحتل الأرض والعمل ولا تقبل ابقاء السكان الاصليين ليعملوا في مزارعها ومعاملها، فهي حركة استيطان وتهجير، تهجير السكان الفلسطينيين عن ارضهم وتهجير اليهود الى تلك الأرض. ولذلك فمنطلقاتها وانظمتها، ودساتير وانظمة المؤسسات المنبثقة عنها او المستندة اليها تتمحور حول الارض وامتلاكها.

الأرض قاعدة المثلث الصهيوني:

لقد كتب الزعيم الصهيوني اوسيشكين في عام ١٩٠٤ "بدون حق ملكية الأرض لا تكون فلسطين يهودية أبداً، مهما كان عدد اليهود في المدن والقرى". . ودستور الوكالة اليهودية ينص على أن "تمتلك الأراضي كملك للشعب اليهودي، وتسجل الأراضي المشتراة على اسم الصندوق القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد كي تظل الأملاك ملكاً لـ"الامة اليهودية" غير قابلة للانتقال، ويؤجر الصندوق هذه الأرض إلى أمد طويل للأفراد اليهود. وإذا توفي المستأجر اليهودي ولم يكن وريثه يهوديا، فعلى الوارث أن ينقل حقوقه ليهودي، وإلا فيسترد الصندوق الأرض دون أن يكون للوارث حق الاعتراض. والحركة الصهيونية كما عرّفها بن غوريون "هي الاستيطان". ويقول فيصل الحسيني الأرض والسكان هما الهدفان التوأمين للحركة الصهيونية لخلق "حقائق" يهودية على الأرض الفلسطينية، ويرتكزان مباشرة على التهجير والاستيطان. والسياسة الصهيونية ما زالت تتصاعد حدتها حتى اليوم.

ولم تتغير طبيعة الصهيونية لا بعد قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) ولا بعد توسعها (١٩٦٧)، فهذا شمعون بيريز (حينما كان وزيرا للدفاع) يقول "أن الحكومة الإسرائيلية ليست حكومة قانون فقط، بل هي

حكومة استيطان أيضاً" (جريدة دافار الإسرائيلية ١٢/١٢/١٩٧٥). أما الحاخام يوحنا فريد فيقول أن "الاستيطان يعلو فوق القانون لأنه روح إسرائيل" (جريدة هآرتس الإسرائيلية ١٥/١٠/١٩٧٤). ورغم أن وعد بلفور وصك الانتداب كلفا بريطانيا بتوفير الظروف الملائمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقانونياً لإقامة الوطن القومي اليهودي، ورغم تعهد بريطانيا ببذل قصارى جهدها والتزامها بالتعاون مع الوكالة اليهودية في هذا المجال، إلا أن رئيس الأخيرة يقول عام ١٩١٩ " إنني أومن أن الدولة اليهودية ستقوم في فلسطين، ولكن ليس عبر التصاريح والمواقف السياسية بل عبر عرق ودماء الشعب اليهودي، وما القوانين والمواقف والتصاريح إلا مفاتيح ذهبية تسمح بتدفق ذلك العرق والدم إلى هذه الأرض". وأجمعت المنظمات الصهيونية المسلحة الثلاث (هاجاناه وإتسل وليحي) على "أن دولة إسرائيل ستقوم على ثلاثة أعمدة مترابطة، وهي: الهجرة والاستيطان وغمو القدرة العسكرية، وإذا ما حاولت سلطات الانتداب البريطاني التعرض لأي من هذه الأعمدة، حينذاك فقط، يجب التصدي لهذه المحاولة". ويرى بعض المفكرين أن هتلر أكبر عدو لليهود في التاريخ، كان أعظم (دون وعي أو قصد) نصير لإسرائيل، حيث ساعد اضطهادهم لليهود على تحوّل اليهود الغربيين المترددين إلى تأييد الحركة الصهيونية؛ أما يهود ألمانيا والبلدان الأوروبية التي كانت عرضة للاحتلال الألماني فقد تدافعوا للهجرة إلى فلسطين، وساعدت كل الدول الأوروبية على ذلك، وخاصة بريطانيا.

واعتبر العديد من الدارسين أن الفضل في قيام إسرائيل بحدود هدنة عام ١٩٤٩ يرجع إلى ثلاثة عوامل: سياسة الانتداب البريطاني المحايية للصهيونية والملتزمة بوعد بلفور، والدعم الأمريكي المالي والاعلامي والسياسي بعد الحرب العالمية الثانية، والمجازر الدموية التي ارتكبتها القوات العسكرية اليهودية في بعض القرى الفلسطينية؛ فهذه الفواعل الثلاث عملت على تهجير الفلسطينيين خارج فلسطين، واحلال اليهود محلهم، والسيطرة على الارض. وكان وليام بيل (المندوب الأمريكي الخاص في مصر)، في تقريره عام ١٨٥٠، كان يستقرئ المستقبل حين قال "إن إقامة كومونولث يهودي في فلسطين تنسجم مع المصالح الحيوية الأمريكية، لأن كومونولثا يهودياً في فلسطين سوف يتطور ليصبح مركزاً أمامياً للأمركة في الشرق".

الارض والقانون:

كانت فلسطين جزءاً من بلاد الشام، ومتصلة جنوباً مع صحراء سيناء المصرية، ولم يكن لها حدود سياسية حتى عام ١٩٠٦. عندما تم ترسيم حدودها الجنوبية مع مصر بضغط من بريطانيا باعتبارها الدولة المحتلة لمصر. وفي عام ١٩٢٢ تم ترسيم حدودها الشمالية بين بريطانيا وفرنسا باعتبار الثانية

تحتل كلا من لبنان وسوريا. وبذلك صارت مساحة فلسطين ما بين البحر الأبيض المتوسط ومصر وإمارة شرقي الأردن وسوريا ولبنان ٢٧٢٧٠ كيلومتراً مربعة بما فيها المسطحات المائية التي تساوي ٧٠٤ كيلومتراً مربعة. وقدرت اللجنة الانجلو أمريكية عام ١٩٤٦ مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها بـ ٣٨٪ من مجموع مساحة الأرض اليابسة، أي حوالي عشرة ملايين دونم، كان في أيدي المواطنين العرب ٧،٨٤٪ منها .

حين استولى الأتراك على فلسطين عام ١٥١٦ (بعد انتزاعها من سلطة ممالك مصر)، أبقوا الوضع القانوني للأرض على ما هو عليه والذي كان كما يلي:

أ- أراضي المدن والضواحي والقرى، كانت ملكية خاصة وكاملة لأصحابها.

ب- الأراضي الأميرية : وهي الأراضي الزراعية، وللدولة حق الرقبة عليها (وهو حق صوري)، ولأصحابها حق التصرف والانتفاع.

ت- أراضي بيت المال : وهي الأراضي التي للدولة فيها حق الرقبة والتصرف معاً، تُقطعها لمن تشاء.

ث- الأراضي المحمية: وهي الأراضي "المشاع" ذات الملكية الجماعية (للقبيلة أو القرية)، والتي تُوزع دورياً على أفراد الجماعة للانتفاع بها، والأراضي المتروكة للرعي والأحراج . وللدولة في هذه الأرض حق الرقبة، وللناس (دون تمييز) حق الانتفاع دون حق التصرف.

ج- الأراضي الموات: وهي الأراضي الخالية البعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان. ورقبة هذه الأرض للدولة، ولمن يحييها بإذن من السلطات حق الانتفاع والتصرف.

ح- أراضي الأوقاف: وهي الأراضي التي أوقفها الحكام أو أصحابها (سواء كان الوقف خيرياً أو ذرياً)، وهذه الأرض لا يجوز الانتفاع أو التصرف بها إلا حسب ما أوقفت له .

لم يكن هنالك قيود أو سجلات يستند لها أصحاب الأرض وإمّا العرف والواقع هما الحَكَم في هذا المجال. وبهدف حصر الضرائب وتوفير المجندين للجيش اهتمت الدولة العثمانية بتسجيل الأراضي باسم المنتفعين بها على أن يكونوا من حملة التابعية العثمانية. ولأن الناس أدركوا أهداف الدولة، وليتجنبوا التجنيد والضرائب الباهظة، لجأ العديد منهم إلى تسجيل أراضيهم باسم أصحاب النفوذ . وتورطت تركيا بحرب القرم ضد روسيا، وانتهت تلك الحرب بمعاهدة باريس عام ١٨٥٦ والتي أعطت امتيازات للأجانب في الأراضي العثمانية- ومنها فلسطين.

وباختصار، نستطيع القول أن ملكية معظم أراضي فلسطين الزراعية في فترة الحكم العثماني كانت للدولة نظرياً، وأن الملكية الفعلية كانت للناس تحت بند "الانتفاع والتصرف" . وتؤكد الأبحاث أن

الفلاحين الفلسطينيين في العهد العثماني تمتعوا بحقوقهم فوق أراضيهم جيلاً بعد جيل سواء أكانوا يملكون مستندات رسمية بذلك أو لا. وكان إثبات بقاء الفلاح فوق قطعة الأرض وزراعتها عشر سنوات متتاليات كافية لحفظ كافة حقوقه وحقوق ورثته على تلك الأرض. أما الأراضي التي تقوم عليها البيوت فقد كان حق الرقبة والانتفاع والتصرف لأصحابها سواء كان لديهم مستندات مملكتها أم لا.

الارض وقوانين الانتداب:

كأن الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية كانتا تخططان معاً لخلافة الرجل المريض (تركيا) في فلسطين، فمارستا الضغط لاستصدار قوانين ستستخدمانها فيما بعد. فقد أصدرت الحكومة التركية قانون "تصرّف الأشخاص الحكّمية" لعام ١٩١٠ الذي أعطى الشركات لأول مرة حق التملك والتصرف بالممتلكات غير المنقولة كتملكها وتصرفها بالممتلكات المنقولة، وفي عام ١٩١١ مُنح الأجانب حق التملك في غير مناطق الحجاز وباستثناء اليهود غير العثمانيين في فلسطين. وفي نفس العام أصدر وزير المالية التركي (اليهودي اجاويد بك) قانوناً يقضي بحق الحكومة في مصادرة ما تراه ضرورياً من الأراضي الأميرية للمنافع العامة، وتحرم أصحابها حق الانتفاع والتصرف.

كما أرسلت بريطانيا بعثة فنية لمسح أراضي فلسطين، وقضت تلك البعثة ست سنوات كاملة، قام خلالها فنيوها بمسح أراضي فلسطين وكل ما يتعلق بتربتها وخصوبتها ومصادر المياه فيها. وفي حين رفضت تلك البعثة إطلاع السلطات العثمانية على تلك الدراسات والمسوح، أحالتها للمؤسسات الصهيونية الأمر الذي سهل على الحركة الصهيونية التركيز على أهم وأفضل الأراضي في فلسطين خصوبة واستراتيجية وقرباً من مصادر المياه فيها. وبعد انهزام الدولة العثمانية، اتفقت فرنسا وبريطانيا مع الحلفاء، على إعطاء جوازات سفر للعرب الذين كانوا يحملون التابعية العثمانية والذين كانوا خارج المناطق عند الاحتلال، كل حيث يريد. واستثنى الفلسطينيون من ذلك حيث إن الحكومة البريطانية رفضت إعطاء جوازات سفر فلسطينية للفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين يوم احتلالها، وبذلك حُرّم العديد من الفلسطينيين العودة إلى فلسطين مما اضطرهم لقبول جوازات سفر أخرى مصرية وسورية ولبنانية وأردنية. أما بالنسبة لليهود فقد أدخلت بريطانيا مع قواتها إلى فلسطين ٢٥ ألف يهودي، كانوا على مستويات مختلفة من التدريب العسكري.

ويعترف بنيامين نتيناهو في كتابه "مكان تحت الشمس" أن التأييد للفكرة الصهيونية منذ البداية كان بين من هم غير يهود أكبر بكثير منه في الأوساط اليهودية.

وكانت باكورة القوانين البريطانية في فلسطين منشور الجنرال موني (١٩١٩/٤/٣٠) الذي نص البند

السادس منه على إلغاء القانون العثماني الذي كان يثبت الحق في الأرض بزراعتها عشر سنوات متتاليات، وحوّل المنشور الإدارة العسكرية البريطانية "حقوق التصرف في الأموال غير المنقولة في بلاد العدو المحتلة".

وكان السير هربرت صموئيل (اول مندوب سام على فلسطين) يهودياً ومتحمساً للصهيونية، وتقدم في آذار ١٩١٥ للحكومة البريطانية بمذكرة وضح فيها خمسة احتمالات لمستقبل فلسطين بعد انهيار الدولة العثمانية. وكان الاحتمال الرابع هو "الإقامة المبكرة لدولة يهودية"، واستبعده خوفاً من أن يقضي عليها السكان المحليون فيتلاشى حلم اليهود بدولة حيث أن اليهود كانوا يشكلون أقل من ١٣٪ من السكان حسب تقديراته.

صومئيل نفسه هو الذي عينته بريطانيا رئيساً للإدارة المدنية في فلسطين (في يوليو/ تموز ١٩٢٠م) ثم عينته مندوباً سامياً بمجرد اعتماد صك الانتداب، فكان من الطبيعي أن يسعى لتسهيل هجرة اليهود وتملكهم للأراضي الفلسطينية، ففي أول تصريح له بعد هذا التعيين أكد فيه أن "في فلسطين بقاع واسعة تتسع لعدد كبير من السكان. فالذين يهاجرون إليها من اليهود سيهاجرون تدريجياً بقدر ما تسمح حالة البلاد، وسيكون المهاجرون من الأغنياء وأصحاب المهن كالمستعمرين الذين جاءوا قبل ثلاثين أو أربعين سنة. وسيأتون برؤوس أموالهم لإثراء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية..."

وقام صومئيل بمنح الوكالة اليهودية ١٧٥ ألف دونم من أخصب أراضي فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط (من الأراضي التي كانت تحت تصرف الحكومة التركية والتي آلت لحكومة الانتداب)، واتبعتها بعد ذلك بدفعة ثانية مقدارها ٧٥ ألف دونم على البحر الميت، وتكررت هباته وهبات من بعده حتى بلغ مجموع ما مُنح أو نُقل للحركة الصهيونية من أراضي فلسطين عن طريق الحكومة البريطانية نحو مليون وربع المليون من الدونمات حتى عام ١٩٤٨ حيث كان في حوزتهم يساوي ٢٧٠٠٠٠٠ مليونان وسبعمئة ألف دونم.

وكل ما استطاعت المؤسسات الصهيونية شراءه بالمال مباشرة كان ٦٢٥ ألف دونم من عائلات غير فلسطينية، و٣٠٠ ألف من أسر فلسطينية في ظروف غامضة، أي أن ما اشتراه اليهود مباشرة كان يشكل ٢,٣٥٪ من ما صار بحوزتهم عام ١٩٤٨. و٣,٤٦٪ تَقْدِمَات مختلفة من سلطات الانتداب، و٥,١٨٪ حصلوا عليه من خلال إجراءات قانونية مختلفة كمصادرة أراضٍ لصالح ما كانت تسميه سلطات الانتداب "الصالح العام"، أو أراضي العاجزين عن تسديد ديونهم للبنوك أو للحكومة والتي كانت تباع بالميزاد.

كما أن صك الانتداب، الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة (يوم ٢٤/٧/١٩٢٢)، نص على إمكانية إعطاء

الأراضي المشاع وأراضي الدولة والأراضي غير المملوكة للمهاجرين اليهود. وجاء في صك الانتداب أنه على السلطة المنتدبة التعاون مع الوكالة اليهودية في إدارة البلاد وخاصة فيما يخص توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لإنشاء الوطن القومي لليهود. وكانت إدارة الانتداب عندما ترفض منح الأراضي كهبات للمؤسسات الصهيونية تسهل لهم شراءها بأسعار منخفضة .

وفي عام ١٩٢٦ سنّت حكومة فلسطين الانتدابية قانون استملاك الأراضي، وقانون الغابات ليعطي المندوب السامي حق انتزاع الأراضي الزراعية والحرجية، ومن حقه أن يضعها تحت إشراف الحكومة لإدارتها والتصرف بها . وكانت أرض المشاع عقبة في طريق سيطرة الحكومة على الأرض، ويصعب على الأجهزة الصهيونية امتلاكها. لذلك أسس المندوب السامي عام ١٩٢٧ "دائرة التسوية"، وترأسها اليهودي "فريدريك سالمون"، وصدر عام ١٩٢٨ قانون التسوية لتفتت الملكيات الجماعية إلى ملكيات فردية صغيرة، وأحياناً مبالغاً في صغرها ليسهل بعد ذلك نقل هذه الملكيات عبر وسائل عدة إلى مؤسسات صهيونية. وتعديل هذا القانون سبع مرات ليجعل الملكية الفردية موزعة على عدة مناطق مساحات صغيرة جداً لتقنع صاحبها بعدم جدواها حتى يهجرها أو يبيعها أو يقبل بمصادرتها مقابل تعويض مجز.

وكان أغرب قانون في مجال مصادرة أراضي الفلسطينيين هو قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ الذي بموجبه يستطيع المندوب السامي أن يصادر أي أرض من أجل الصالح العام، أو يمنع الدخول إليها لأسباب أمنية، فتصبح الأرض محرماً على أصحابها دخولها مما يجعلها تبور، وبذلك تصادر حسب نظام دائرة الزراعة الذي يقضي بمصادرة أي أرض تبور ثلاث سنوات متتاليات . وهذا النظام يستند إلى القانون العثماني عام ١٨٥٨، باستثناء أن القانون العثماني أضاف "دون أسباب مقنعة"، أما هذا النظام فأضاف "بغض النظر عن سبب بوارها".

وصاغت السلطات البريطانية قوانين ضريبة الأملاك تشجع الفلاح الفلسطيني، بل تجبره على التخلي عن أرضه. وواصلت هذه القوانين تطورها السيئ منذ الإدارة المدنية (عام ١٩٢٠) لتصل الذروة عام ١٩٤٥ عندما صدر قانون استبدال الأعشار (يدفع الفلاح عُشر المحصول كضريبة) بالضريبة المالية المتناسبة لا مع إنتاجية الأرض بل مع سعرها (لو بيعت) وفقاً لتثمين اللجان الرسمية التي تشكلها الأجهزة الانجلوصهيونية. وحدد القانون عقوبة على المتأخرين في سداد الضريبة بإضافة ٢٠٪ من قيمة الضريبة المستحقة بنظام تراكمي - وكلما ارتفع سعر الأرض (حسب أي قرار جديد للجنة التخمين) ارتفعت قيمة الضريبة وفوائد التأخير.

وكانت السلطات تخير الفلاحين، الذين تراكت عليهم ضريبة الأملاك، بين الدفع أو مصادرة

الأرض، وبالطبع كان الدفع أمراً مستحيلاً . وعندما تتم المصادرة تعرض الأرض للبيع في المزاد العلني الحر (حيث قد يكون الثمن أقل أو أكثر من سعر الأرض التقديري)، وغالباً أقل بكثير. ومعروف أن معظم هذه الأراضي كانت تؤول إلى المؤسسات الصهيونية .

النشاط الفلسطيني للحفاظ على الارض

يؤكد العديد من الباحثين، ومنهم بعض المؤرخين الاسرائيليين الجدد ان الحقيقة ليست كما تزعم الادبيات الصهيونية. فقد قاوم الفلسطينيون الاستيطان واستملاك الاراضي والتهجير منذ بدأت ملامحه. ففي عام ١٩١٠ و عام ١٩٢٠ قاوموا بيع الاراضي للمؤسسات اليهودية رغم ان البيع كان بدون علمهم من قبل عائلة سرسق التي لم ير الفلاحون افرادها. لقد قاوم الفلاحون انذاك طردهم من الارض اكثر من مقاومتهم بيعها لانهم اصلاً لا يملكونها. ومقاومة الشعب الفلسطيني للهجرة اليهودية والاستيطان سبقت تاسيس الحركة الصهيونية، ولكنها تصاعدت و تجذرت بعدها. ففي عام ١٨٩١ ارسل عدد من وجهاء البلاد برقية بتوقيعهم من القدس الى اسطنبول تطالب السلطات العثمانية بمنع اليهود الروس من دخول فلسطين وحصولهم على الاراضي. وفي عام ١٩٠٨ هاجم الفلاحون المستوطنين في منطقة طبرية، وارسل وجهاء المدن الفلسطينية المختلفة برقيات احتجاج الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء)، وكتبت الصحف (وخاصة نجيب نصار في جريدة الكرمل) مقالات تندد بالحركة الصهيونية و تدين تساهل السلطات الرسمية معها، و تحذّر من عواقب استيطانها . وفي ١٩١٠ تصاعد النشاط الفلسطيني ضد الاستيطان والهجرة وخاصة اثر بيع الثري البيروتي اميل سرسق اراض واسعة قرب طبرية. وازداد القلق الفلسطيني من الاستيطان اليهودي بعد الاحتلال الانجليزي نظرا لما لاحظه من ممالأة بريطانيا للصهيونية من وعد بلفور الى صك الانتداب مروراً بتعيين هيرت صومويل مندوبا ساميا. فتطورت نشاطات الفلسطينيين لمنع الاستيطان وبيع الاراضي و الهجرة.

وقد استخدم الفلاحون و فقراء المدن العنف ضد المستوطنين اليهود، اما النخبة فتنادت عام ١٩٢٠ لتشكيل اللجنة التنفيذية لتوحيد الجهود السياسية السلمية للتاثير في السياسة البريطانية لوقف دعمها للحركة الصهيونية. و اكدت اللجنة التنفيذية على رفضها المطلق لفكرة الوطن القومي اليهودي، و ادانت تبني بريطانيا له وما ترتب على ذلك من سياسات واجراءات. وفي عام ١٩٢٣ عرضت حكومة بريطانيا على اللجنة التنفيذية تشكيل "وكالة عربية" تعترف بها بريطانيا على غرار الوكالة اليهودية. ولكن، وبما ان الحكومة البريطانية ستستشير الوكالة العربية فيما يخص المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالوسط العربي فقط، اما فيما يخص الهجرة اليهودية و الاستيطان

فالوكالة اليهودية هي المعاون والمستشار، فقد رفضتها اللجنة التنفيذية عندما عُرضت عليها لان الاولوية لديها هي لوقف الهجرة اليهودية و ليس للمشاريع الاقتصادية و الاجتماعية. و قال رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني "نحن غير معينين(الان) بنوع ومستوى المجتمع الذي سنبنيه، انما نحن معينون بحماية الارض التي سنبنى عليها مجتمعنا".

وفي تلك الفترة، انقسم الفلسطينيون الى ثلاث تيارات ذات هدف واحد وهو منع الهجرة اليهودية والاستيطان: التيار الاول يرى ان السبيل الى ذلك هو المقاومة العنيفة ضد الانتداب البريطاني و المؤسسات الصهيونية وخاصة ذات العلاقة بالهجرة والاستيطان. وكان الفلاحون و فقراء المدن هم انصار هذا التيار. اما التيار الثاني فكان يرى ان السبيل السياسي هو الانجع، و يتمثل هذا الاسلوب بالضغط السياسي و الشعبي السلمي على بريطانيا لتغير سياستها المحابية لليهود. و انصار هذا التيار و قادته هم "الافندية" الوطنيون، اي ابناء الطبقة الارستقراطية و الملوك الكبار، و يمثلهم المجلسيون(انصار المجلس الاسلامي الاعلى)، و كانت قيادة هذا التيار لموسى كاظم الحسيني، ثم من بعده للحاج امين الحسيني.

اما التيار الثالث، فيرى انه لا سبيل لتغيير سياسة بريطانيا بالمعارضة و الضغط، و السبيل الانجع لذلك التغيير هو التعاون مع السلطات البريطانية و التفاهم معها و اقناعها ان مصلحة بريطانيا مع العرب و ليس مع اليهود. و اصحاب هذا التيار هم البرجوازيون و التجار و وكلاء الشركات(الكومبرادور) بزعامة راغب النشاشيبي. و ما زالت هذه التيارات الثلاث في فلسطين، ولكن بخصوص العلاقة مع امريكا باعتبار انها حلت محل بريطانيا.

و في عام ١٩٢٩، انفلتت زمام الامور من النخبة، و اندلعت انتفاضة آب في كل من القدس و حيفا و يافا و صفد و الخليل، و أُطلق عليها في حينها "هبة البراق"، و اعتبرت الادبيات الماركسية "هبة الفلاحين". و كانت حصيلة تلك الانتفاضة ١٣٣ قتيلا من اليهود و ١١٦ شهيدا من الفلسطينيين، و سقط عدد كثير من الجرحى من الطرفين و من قوات الامن البريطانية .

و كانت حركة عز الدين لقسام (١٩٣٤) اول حركة فلسطينية آمنت بالعنف لا ضد اليهود فقط بل و ضد الانجليز باعتبارهم محتلين و متواطئين مع اليهود. و تطور هذا الوضع ليُتوج بالثورة الفلسطينية الكبرى(١٩٣٦-١٩٣٩) التي خاضت كفاحا مسلحا ضد المستوطنين و المهاجرين و ضد السلطات البريطانية و كل من يسهل انتقال الاراضي لليهود بشكل رسمي او شخصي - اجنبيا كان ام عربيا.

ولتهدة الاوضاع، اصدرت بريطانيا (١٩٣٩) مذكرة سُميت بالكتاب الابيض، كان اهم ما في تلك المذكرة تقييد هجرة اليهود و انتقال الاراضي لهم.

ورغم انهيار الثورة وتشتت قادتها واعدام بعضهم الا ان النشاط الفلسطيني تواصل ضد الاستيطان والهجرة، وضد القوات الصهيونية المسلحة شبه الرسمية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تشكل منعطف جديد للنشاط الصهيوني وللنشاط الفلسطيني في مسالة استقدام المهاجرين والاستيلاء على الارض للطرف الاول، و التمسك بالارض للطرف الثاني.

حتى نيسان ١٩٤٧، كان ميزان القوى متعادلاً أو مائلاً نحو العرب حول مسألة الهجرة والأرض. رغم احتضان الانتداب البريطاني للحركة الصهيونية، ورغم الدعم الأمريكي المطلق للنشاطات الصهيونية المختلفة، فلم تستطع الحركة الصهيونية أن تمتلك إلا ٦٪ من الأرض، ولم تستطع أن تُدخل من اليهود إلى فلسطين أكثر من ٣٣٪ من سكانها.

كان الواقع هكذا لأن وسائل الصهيونية لامتلاك الأرض واستقدام المهاجرين كانت التحايل والإغراء بالمال، وقد استطاع الفلسطينيون الصمود النسبي أمام تلك الوسائل. أما بعد ان قررت بريطانيا إنهاء انتدابها، وبدأت بعرض القضية على الأمم المتحدة (نيسان ١٩٤٧) لجأت الحركة الصهيونية للعنف، للقوة العسكرية التي لم يستطع الفلسطينيون الصمود أمامها لعدة عوامل، وأهمها انعدام السلاح والذخيرة، والافتقار للخبرة، وقلة الدعم. يضاف إلى ذلك تأمر الدول العربية وخاصة المجاورة منها.

المراجع العربية

- ١- القلقيلي، عبد الفتاح (٢٠٠٤) الأرض في ذاكرة الفلسطينيين إصدار شمل-مركزاللاجئين والشتات الفلسطيني - رام الله
- ٢- يحيى، عادل (١٩٩٨) اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨-١٩٩٨ (تاريخ شفوي) . البيرة: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.
- ٣- الأنصاري، محمد جابر(١٩٩٩) التآزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام. القاهرة: دار الشروق. الطبعة الثانية.
- ٤- المسيري، عبد الوهاب (١٩٩٩) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية . القاهرة: دار الشروق. الطبعة الأولى. المجلد ٧.
- ٥- بحيري، مروان (١٩٨٣) الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. دراسات عن القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني. بغداد: اتحاد الجامعات العربية. المجلد الخامس.
- ٦- محارب، عبد الحفيظ (١٩٧٣) "سياسة العمل العربي بين الأمس واليوم" شؤون فلسطينية. آب/ أغسطس، العدد ٢٤.
- ٧- قهوجي، حبيب (١٩٧٨) استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة. دمشق: إصدار منشورات الطلائع (دائرة الإعلام) بالتعاون مع مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية. الطبعة الأولى.
- ٨- المسيري، عبد الوهاب (٢٠٠١) الصهيونية والعنف. القاهرة: دار الشروق. الطبعة الأولى.
- ٩- جمعية الدراسات العربية (١٩٩٧) القدس: مركز أبحاث الأراضي. تشرين أول/ اكتوبر.
- ١٠- صالح، محمد حسن (١٩٧١) "أوراق بيل الأمريكية والصراع حول فلسطين". شؤون فلسطينية. تموز/ يوليو، العدد ٣١.
- ١١- الكيالي، عبد الوهاب (١٩٩٩) تاريخ فلسطين الحديث. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الحادية عشرة.
- ١٢- مازروي، علي الأمين (٢٠٠٦) قوة الثقافة في السياسة الدولية، تعريب زيد أبو العلا، الطبعة الأولى، مطبعة الامل- غزة.
- ١٣- محارب، عبد الحفيظ (١٩٨١) التنظيمات الصهيونية المسلحة (١٩٣٧- ١٩٤٨)، مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية- بيروت، الطبعة الاولى.
- ١٤- البديري، هند (١٩٩٨)أراضي فلسطين : بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ. القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية.
- ١٥- رشيد، فايز (١٩٩٧) تزوير التاريخ . في الرد على كتاب نتنهاو "مكان تحت الشمس". عمان. أيار/ مايو، الطبعة الأولى.
- ١٦- السفري، عيسى (١٩٣٧) فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. يافا: مكتبة فلسطين الجديدة.
- ١٧- صالح، حسن عبد القادر(١٩٩٠) " الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني". الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني. المجلد الأول.
- ١٨- ضاهر، مسعود(١٩٨٠) "ملكية الأرض الفلسطينية أبان الانتداب البريطاني". قضايا عربية. تشرين الثاني/ نوفمبر.
- ١٩- حنفي،ساري (٢٠٠١) هنا وهناك.نحو تحليل للعلاقات بين الشتات الفلسطيني والمركز. رام الله : المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن" ومؤسسة الدراسات المقدسية.

٢٠- فرسون، سميح؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (٢٠٠٣) فلسطين والفلسطينيون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. نيسان/ أبريل.

٢١- القلقيلي، نائلة (٢٠٠٣) "صيورة المؤسسة السياسية الوطنية الفلسطينية" من اللجنة إلى الدولة. أطروحة دكتوراه في الأكاديمية الدبلوماسية الروسية. موسكو. نيسان/ ابريل.

المراجع الإنجليزية

Hirst, David (1977) the Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East. London:Faber and Faber.